

## معاملة مجحفة

انتهاكات بحق العمال التايلنديين  
في القطاع الزراعي في إسرائيل

Copyright © 2015 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

Cover design by Rafael Jimenez

تكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو وجنيف وغوما وجوهانزبرغ ولندن ولوس أنجلوس وموسكو ونيروبي ونيويورك وباريس وسان فرانسيسكو وطوكيو وتورنتو وتونس وواشنطن وزيورخ.

لمزيد من المعلومات: <http://www.hrw.org/ar>

## معاملة مجحفة

### انتهاكات بحق العمال التايلنديين في القطاع الزراعي في إسرائيل

1..... الملخص

5..... التوصيات

5..... إلى حكومة إسرائيل .....

5..... تطوير إجراءات عمليات التفقيش.....

5..... جعل عقوبات أصحاب العمل والوكلاء ذات مغزى، ومرتبطة بالتراخيص .....

5..... التحقيق في الوفيات وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية.....

6..... تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمال وأصحاب العمل، وصانعي السياسات .....

6..... إلى حكومة تايلند .....



## الملخص

في ليلة 21 مايو/أيار 2013، توفي بريوان سيسوكا، وهو مواطن تايلندي يبلغ من العمر 37 عاماً، أثناء نومه في مجتمع كفار فيتنك الزراعي بالقرب من بلدة نتانيا، على بعد عدة كيلومترات من الساحل الإسرائيلي المطل على البحر الأبيض المتوسط. توفي بريوان في غرفة ضيقة في سقيفة مزرعة حوّلها رب العمل الإسرائيلي إلى مساكن للعمال. وفقاً لزملائه، العمال التايلنديون المهاجرون الذين تحدثت إليهم هيومن رايتس ووتش في اليوم التالي، اعتاد بريوان العمل إلى ما يقرب من 17 ساعة في اليوم، لسبعة أيام في الأسبوع، يعتني بالأبقار في مزرعة للألبان ويعمل في مشتل للأفوكادو. وعلى الرغم من طلبات خطية من هيومن رايتس ووتش وكاف لعوفيد، وهي منظمة حقوقية إسرائيلية، لم تُجر السلطات الإسرائيلية أي تحقيق في قضية وفاة بريوان قبل تسليم جثته إلى السفارة التايلندية التي أعادت رفاته.

منذ 2008 وحتى 2013، ووفقاً لأرقام الحكومة التي أوردتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية، توفي 122 عاملاً تايلندياً في إسرائيل، منهم 43 بسبب "متلازمة الموت المفاجئ"، الذي يؤثر على الشباب والأصحاء من الرجال الآسيويين، و5 بفعل الانتحار، و22 لأسباب غير معروفة لأن الشرطة الإسرائيلية لم تطلب تشريحاً للجثث. وقال عضو الكنيست الإسرائيلي دوف حنين عن حزب حداث إنه "من غير المعقول أن الكثير من الشباب الأصحاء يموتون دونما قرع للنواقيس".

كان بريوان واحداً من حوالي 20 ألفاً من الرجال والنساء التايلنديين الذين يعملون في المزارع المملوكة لإسرائيليين، ويقومون بمجموعة متنوعة من الوظائف كثيفة العمالة ضمن القطاع الزراعي المتميز بالدرجة العالية من التطور في البلاد. ورغم أنه كان يعمل لساعات طويلة بشكل خاص، كانت ظروف عمل ومعيشة بريوان مماثلة لتلك التي وجدتها هيومن رايتس ووتش في المجتمعات الزراعية في مناطق أخرى من البلاد.

قابلت هيومن رايتس ووتش 10 مجموعات من العمال التايلنديين في المجتمعات الزراعية المعروفة باسم المستوطنات الزراعية الصغيرة الواقعة إلى الشمال والوسط والجنوب من البلاد، حيث أشار الجميع إلى أنهم يتقاضون أجوراً تُقل بكثير عن الحد الأدنى القانوني للأجور، ويجبرون على العمل لساعات طويلة تتعدى الحد الأقصى القانوني، ويتعرضون لظروف العمل غير الآمنة، ويحرمون من حقهم في تغيير أرباب العمل. في جميع المجتمعات العشر، باستثناء واحد فقط من تلك التي وثقنا لأوضاعها المعيشية، تم إيواء العمال التايلنديين في مساكن مؤقتة غير كافية. وتمكن العمال في مجموعة واحدة فقط من 10 مجموعات قابلتها هيومن رايتس ووتش من إطلاعنا على كشوف الرواتب، وقال العمال إنها كانت مكتوبة باللغة العبرية، ولم تعكس بدقة الساعات التي عملوها.

قال رجل تايلندي يعمل في مزرعة في شمال البلاد لهيومن رايتس ووتش إنه يشعر "كأنه جيفة" بعد يوم عمل يبدأ عادة في الساعة 4:30 صباحاً وينتهي في الساعة 7 مساءً. ووصف زميل له كيف يراقبهم رب عملهم يعملون في حقله عن طريق منظار ومعاملتهم لهم "كالعبيد". وقالت عدة مجموعات من العمال إنهم عادة ما يعملون 12 ساعة في اليوم، لسبعة أيام في الأسبوع، ويحصلون على أجازة سنوية لأربعة أيام فقط.

في إحدى المزارع، أطلع عمال تايلنديون باحثي هيومن رايتس ووتش على أماكن الإقامة المؤقتة التي بنوها من صناديق الكرتون، المنصوبة داخل سقائف المزرعة. سرد عمال في عدة مزارع مجموعة من الأمراض، منها الصداق، ومشاكل الجهاز التنفسي، وشعور بالحرق في عيونهم عزوها إلى رش المبيدات الحشرية دون حماية كافية. وقال بعض العمال إن أقاربهم في تايلند يرسلون لهم الأدوية لعدم قدرتهم على الحصول على الرعاية الطبية. وشكا العمال أيضا من مغالاة أرباب العمل في المطالب المادية لقاء السكن والمنافع، وتضخيمهم بشكل مصطنع لأسعار بعض السلع في المحال الواقعة في المستوطنات الزراعية الصغيرة المعزولة حيث أن العمال، الذين يفتقرون للوقت ووسائل النقل، وحتى للمعلومات البدائية عن البلديات والمدن الأخرى في إسرائيل للسفر إلى مكان آخر، لا يكون أمامهم خيار آخر سوى شراء الطعام.

لا يحتاج العاملون في القطاع الزراعي إلى إذن صريح من رب العمل لتغيير أرباب العمل، على الرغم من أن تأثيرات عملهم تحصرهم في القطاع الزراعي. ومع ذلك، من الناحية العملية، فإنه من الصعب للغاية تغيير أرباب العمل. اكتشف العمال الذين حاولوا هذا، أن وكلاء التوظيف يتقاضون منهم راتب شهر واحد للقيام بذلك. وقال أحد العمال إن وكلاء القوى العاملة أخبر العاملين في المستوطنات الزراعية الصغيرة بأنه "إن أردتم الحركة، حركوا أنفسكم". قام العمال في هذه المستوطنة الزراعية الصغيرة في وقت لاحق بالإضراب احتجاجا على تدني الأجور والسكن غير اللائق وساعات العمل الطويلة، والتي تستمر من 5 صباحا حتى 10 أو 11 مساء في أشهر الصيف. على الرغم من أن الإضراب أدى إلى زيادة في الأجور وتخفيض في ساعات العمل، ما يزال الأجر المتفاوض عليه أقل من الحد الأدنى القانوني، بالإضافة إلى فقدان اثنين من قادة الإضراب لوظائفهم في ما ينظر إليه على أنه عقوبة.

كثيراً ما أعرب العمال عن عدم فهمهم لآليات الرقابة التي من المفترض أن تحميهم، أو عن عدم الإيمان بها. مجموعتان فقط من العمال رأتا مفتش العمل أو كانتا على دراية بأن أحدهم قد زار مكان عملهم خلال وجودهم في إسرائيل، وفي كلا الحالتين تحدث المفتش إلى رب العمل، لا إلى العمال. مجموعة صغيرة فقط من العمال في أحد المجتمعات الزراعية التي زارتها هيومن رايتس ووتش كان على علم بأن قانون العمل الإسرائيلي يسمح بتشكيل النقابات ويحمي الإضرابات القانونية، إذا تم إخطار رب العمل قبل هذا بمدة 15 يوماً، على الرغم من أن كاف لعوفيد (الخط الساخن للعمال)، المنظمة الإسرائيلية غير حكومية التي تعمل لحماية حقوق العمال المهاجرين، كانت تسعى لإعلام العمال في مواقع أخرى بحقوقهم، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالأجور وساعات العمل.

بدأت هجرة العمالة من الخارج إلى إسرائيل على نطاق واسع في أوائل التسعينيات. حتى ذلك الحين، كان عدد كبير من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون في القطاعات كثيفة العمالة في إسرائيل، بما فيها الزراعة، ولكن بعد أول انتفاضة فلسطينية شعبية، أو ما يعرف بالانتفاضة، والتي اندلعت في 1987، فرضت الحكومة الإسرائيلية قيوداً على عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل. ويسمح القانون الإسرائيلي حالياً للعمال الأجانب بالعمل في قطاعات محدودة فقط من الاقتصاد.

في 1991، عززت إسرائيل إطار عمل موضوعاً مسبقاً يتعلق بحماية العمل عن طريق قوانين جديدة مصممة خصيصاً للعمال الأجانب الجدد في البلاد. في 2011، وقّعت إسرائيل على اتفاقية ثنائية مع تايلند - تعاون تايلند وإسرائيل على تنسيب العمال (TIC) - بهدف تبسيط عملية توظيف العمال الزراعيين التايلنديين، مما حد بشكل كبير من الفساد في عملية التوظيف، وأدى كذلك إلى تناقص كبير في رسوم الاستقدام التي يدفعها العمال التايلنديون للحصول على تصاريح العمل.

وفي حين أن الاتفاق، الذي دخل حيز التنفيذ في 2012، كان خطوة إيجابية، إلا أننا لم نجد بين العمال الذين تحدثنا إليهم، أي دليل على أن مقدار المال الذي دفعه العمال كرسوم استقدام لديه أي تأثير على معاملتهم اللاحقة من جانب أرباب العمل الإسرائيليين: فالعمال الذين وصلوا قبل اتفاقية تعاون تايلند وإسرائيل على تنسيب العمال والعمال الذين وصلوا بموجب شروط الاتفاقية عينها يخضعون لانخفاض الأجور، وساعات العمل الزائدة، وظروف السكن السيئة.

الانتهاكات المستمرة ضد العمال الزراعيين التايلنديين الموثقة في هذا التقرير ما هي إلا إشارة مثيرة للقلق على إخفاق الدولة في إنفاذ القوانين الخاصة بها، والتي توفر من بين أمور أخرى الحد الأدنى للأجور، وتحديد ساعات العمل القصوى، والسماح بالقيام بالإضراب بشكل قانوني وتكوين النقابات، وتبين الخطوط العريضة المحددة حول إقامة العامل.

ويمكن أن يُعزى هذا الفشل في الإنفاذ لمجموعة من العوامل: تقسيم غير ضروري للمسؤوليات التنظيمية، ووحدات إنفاذ غير كافية الموارد، والفشل في استكمال آلية الشكاوى التفاعلية مع النظام الاستباقي لعمليات التفتيش العشوائية، وعدم فرض العقوبات المادية التي يفرضها القانون الإسرائيلي على أرباب العمل ووكلاء القوى العاملة.

تنظم وزارتان منفصلتان القطاع الزراعي، وهيئة السكان والهجرة والحدود (PIBA)، داخل وزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد (المعروفة سابقاً باسم وزارة الصناعة والتجارة والعمل، وقبل ذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية). وقالت هيئة السكان والهجرة والحدود إنها لا تحتفظ بإحصاءات حول عدد عمليات التفتيش التي تقوم بها ولم تذكر عدد المفتشين الذين تستخدمهم. ولم توفر وزارة الاقتصاد أية معلومات عن عدد عمليات التفتيش التي تقوم بها، مشيرة إلى أن عدد زيارات الموقع لا تعكس تمثيلاً دقيقاً لعدد عمليات التفتيش التي أجرتها. في 31 مارس/أذار 2014، ذكرت صحيفة هآرتس أن وحدة وزارة الاقتصاد المختصة بالسلامة والصحة المهنية توظف فقط ما يقرب من 20 مفتشاً مسؤولين عن القطاع الزراعي في جميع أنحاء البلاد، ونقلت عن مسؤول في الوزارة قوله إن "العبء الثقيل على كاهل المفتشين لا يسمح لهم بالتحقيق في أو بفرض اللوائح بأي نمط موضوعي". في السنوات الخمس الماضية، وصل إجمالي العقوبات الذي فرضته إسرائيل على المزارعين ووكلاء القوى العاملة إلى 145 تحذيراً، و15 غرامة بلغ مجموع قيمتها 334,845 دولاراً أمريكياً، وإيقافاً واحداً لرخصة أحد وكلاء القوى العاملة. وكانت هنالك خلال ذلك الوقت 87 حالة وفاة في القطاع كانت إما غير مبررة أو منسوبة إلى أمراض القلب، مثل متلازمة الموت المفاجئ.

تعد هيئة السكان والهجرة والحدود، بالتعاون مع وزارة الزراعة، هي المسؤولة عن إصدار وتجديد تصاريح العمل السنوية للمزارعين، لكن ليس ثمة دليل على أن أيّاً من الرخص الخاصة بالمزارعين قد أوقفت خلال السنوات الخمس المنقضية.

ويعني عدم تنفيذ القوانين واللوائح بشأن الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل والسكن والصحة والسلامة أنه وفي القطاع الزراعي، تقوم السلطات الإسرائيلية بانتهاك حقوق العمال الأجانب بشروط العمل العادلة والمرضية، والسكن اللائق، والصحة البدنية. ويتفاقم الوضع بسبب القيود التي تضعها إسرائيل على قدرة العمال على تغيير أرباب العمل.

وثمة نمط مقلق من الوفيات في القطاع الزراعي يجعل لزاما على إسرائيل إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة حول الوفيات وتقييم مدى الظروف التي يعيشها العمال وظروف العمل، وأثر إخفاق الدولة في فرض صحيح لقوانينها وحق العمال في الصحة الذي انتهكته اللوائح.

من أجل التصدي لانتهاكات العمال الزراعيين التايلنديين الموثقة في هذا التقرير، فإنه يجب على الحكومة الإسرائيلية أن توسع الرقابة على امتثال رب العمل للوائح العمل هذه، وفرض قوانين حماية العمل للعمال الأجانب كما هي لمواطنيها، والتحقق في مزاعم سوء المعاملة، وتحميل أرباب العمل المسيئين المسؤولية عن أفعالهم، والتحقق في الروابط بين ظروف المعيشة والعمل وبين نمط مقلق من الوفيات في هذا القطاع.



## التوصيات

### إلى حكومة إسرائيل

#### تطوير إجراءات عمليات التفتيش

- ترشيد وتبسيط عمليات تفتيش العمل من خلال جعل إحدى هيئات التفتيش الخاصة بالمفتشين الزراعيين مسؤولة عن التأكد من أن العاملين في هذا القطاع: يجنون الحد الأدنى من الأجور والمعدلات الصحية للأجور عن العمل الإضافي؛ ولا يعملون لما يزيد عن الحد الأقصى لساعات العمل في الأسبوع؛ ويتمتعون بتأمين صحي (حسب القانون)، وبطاقات طبية وإمكانية الوصول الفعلية إلى الرعاية الطبية؛ ويتم توفيرها مع معدات السلامة المعتمدة والتوجيه حول استخدامها.
- الحصول على أجر خلال الغياب المرضي. والعيش في مساكن تلبى المعايير المنصوص عليها في القانون الإسرائيلي.
- التأكد من أن وحدات الإنفاذ تتمتع بما يكفي من الموظفين والموارد للتحقيق في جميع الشكاوى التي تتلقاها خلال وقت مناسب، وإجراء عمليات التفتيش العشوائية والروتينية بما فيه الكفاية.
- التأكد من أن الالتقاء بالعمال يكون جزءاً من عمليات التفتيش الروتينية، وتوظيف مفتشين يتحدثون التايلندية أو الإصرار على أن يكونوا مصحوبين ب مترجمين يتحدثون التايلندية.

#### جعل عقوبات أصحاب العمل والوكلاء ذات مغزى، ومرتبطة بالتراخيص

- الشروع في مراجعة الأحكام لدراسة مدى ملاءمة وفعالية العقوبات المفروضة على أرباب العمل ووكلاء القوى العاملة في السنوات الخمس الماضية، بهدف إصدار مبادئ توجيهية قاضية لضمان أن تؤدي الانتهاكات المستقبلية لقوانين حماية العمال الزراعيين إلى عقوبات ذات أثر رادع .
- ربط إصدار تصاريح العمل لأرباب العمل في القطاع الزراعي بتمسكهم بالقوانين واللوائح التي تنظم العمال الأجانب.

#### التحقيق في الوفيات وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية

- إطلاق تحقيق مستقل وشامل ونزيه في وفيات القطاع الزراعي منذ 2008 وذلك بهدف تحديد ما إذا كان وإلى أي مدى تسهم ظروف عمل ومعيشة العمال المهاجرين في وفاتهم.
- التأكد من التحقيق الكامل في جميع الوفيات المستقبلية في القطاع الزراعي وأن أي حالة وفاة، أو إدخال للمستشفيات، أو شكاوى من العمال تكون مرتبطة بـ "متلازمة الموت المفاجئ" أو ضربة الشمس، أو توقف القلب، أو الآثار الجانبية لاستخدام المبيدات دون وقاية، أو أية أسباب أخرى من المرجح أن تكون متعلقة بالعمل، ستؤدي تلقائياً لتشريح الجثة بعد الوفاة لظروف المعيشة والعمل للعامل المتوفى.
- تأكد من إطلاع أسر المتوفين على التحقيقات ومنحهم فرصة للمشاركة، بما في ذلك بالتعاون مع سفارتهم.
- تعديل قانون الهجرة لإزالة القيود التي تسمح للعمال في القطاع الزراعي بالعمل لدى رب عمل واحد فقط، والسماح لهم بالعمل لدى أي صاحب عمل يحمل تصريحاً من وزارة الزراعة لتوظيف العمال الأجانب.

- إنشاء خط ساخن للرعاية الصحية للعمال التايلنديين، يعمل به متحدثون باللغة التايلندية واللذين يمكنهم العمل مع العيادات الطبية المحلية أو المستشفيات عند الضرورة لضمان حصول العمال على الرعاية الطبية إذا أخفق رب العمل في مساعدتهم في الحصول على العلاج.

### تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمال وأصحاب العمل، وصانعي السياسات

- التأكد من تحديث كتيب العمال الأجانب بهيئة السكان والهجرة والحدود ليشمل تفاصيل عن حق العمال في الإضراب والإجراءات التي ينبغي اتباعها.
- إصدار كتيب للمزارعين الذين يوظفون العمال الأجانب بحيث يحدد مسؤولياتهم القانونية والعقوبات الواقعة على المخالفين.
- إلزام جميع أصحاب العمل قانوناً في المستوطنات الزراعية الصغيرة والكيوتسات (القرى التعاونية) في إسرائيل بعرض إشعارات بارزة وواضحة في موقع العمل تكون مكتوبة بالعبرية والتايلندية تفيد بالحد الأدنى الحالي للأجور، ومعدلات الأجور والعمل الإضافي، وساعات العمل القصوى للقطاع الزراعي، وإدراج أرقام هواتف للجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تتلقى الشكاوى.
- إلزام أرباب العمل من الناحية القانونية بتزويد العمال بكشوف الرواتب الشهرية بلغة يفهمونها.

### إلى حكومة تاييلند

- الكشف علناً عن إصابات العمال والوفيات كافة التي سجلتها السفارة التايلندية في تل أبيب، فضلاً عن الإجراءات الحكومية لمعالجة هذه القضايا، مع احترام حقوق خصوصية المرضى.
- طلب لقاء ثنائي مع السلطات الإسرائيلية لضمان أن تترجم فوائد اتفاقية تعاون تاييلند وإسرائيل على تنسيب العمال إلى تحسين ظروف المعيشة والعمل. الضغط على إسرائيل لتحسين إجراءات التفتيش والمعاقبة الصارمة لأرباب العمل الذين يخالفون القانون، والتحقق في الوفيات وتحسين سبل وصول العمال إلى المعلومات والرعاية الصحية.
- مساعدة أسر الضحايا على المشاركة في التحقيقات في وفياتهم.